

1958

تونس في 14 سبتمبر 2018

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي موجه الى السيد وزير النقل

الموضوع: بخصوص تدهور المناخ الاجتماعي والنفسي لعملة الباخرة قرطاج والأحداث الخطيرة التي تمت على متنها أخيرا

السيد الوزير،
تحية طيبة وبعد،

بلغ الى علمنا ما جد في الأيام الماضية من أحداث خطيرة ومؤسفة على متن الباخرة قرطاج، وصلت مداها بالاعتداء الخطير المادي والمعنوي تجاه العاملة عائشة الرياحي يوم الأربعاء 12 سبتمبر 2018 والذي تسبب لها في حراج خطيرة كادت تؤدي بحياتها،

وتؤكد معطيات متطابقة أن الحادث المذكور لم يكن حادثا استثنائيا عرضيا، وإنما جاء في غمرة وضع اجتماعي ونفسي متأزم وعلاقات متدهورة بين طاقم الباخرة، وانتشار لظاهرة التحرش والهرسلة والتخويف والعنف اللفظي من طرف عدد محدود من الضباط في حق بقية الطاقم. كما جاء في ظل انتشار ظواهر مشينة لدى بعض الأشخاص تتمثل في تهريب المخدرات واستهلاكها وتهريب دخان ومعدات الكترونية وغيرها.

وأكدت مصادر متطابقة مسؤولية ربان الباخرة محمد أمين ب.خ. على هذا التدهور المتواصل في معنويات العاملين على متن الباخرة وخاصة على ما جرى للعاملة عائشة الرياحي.

كما تواترت معلومات عن تكرار مشاكل فنية في الباخرة في المدة الأخيرة بسبب ضعف القيادة أدت الى تعطيلات مست من خدمات الشركة وصورتها، مثل التعطيل الكبير الذي حصل يوم 26 أوت الماضي لمدة أكثر من عشر ساعات بسبب انفاف حبال الرسو على مراوح الباخرة، وهو خطأ قيادة قاتل.

بناء على كل ما سبق، نطلب منكم مد مجلس نواب الشعب بالإجراءات التي قتمت بها او تتوون القيام من أجل تجاوز هذه الأوضاع السيئة التي تؤثر سلبا في صورة الشركة ومستوى خدماتها في ظل المنافسة الأوروبية الشرسة، ومن أجل تنقية المناخات الاجتماعية والنفسية وضمان كرامة كل أفراد الطاقم؟

وهل قتمت بفتح تحقيق في التجاوزات الاخلاقية والمهنية الكبرى التي يشتكي منها العملة الإناث منهم أساسا؟

وما هي نتائج التحقيق في حادث يوم 26 أوت الماضي الذي أشرنا اليه؟ ولماذا لم تقدم الشركة والوزارة على اتخاذ إجراءات تحفظية سريعة في حق المتورطين في ذلك الخلل المهني الكبير وعلى رأسهم ربان الباخرة؟

وألست من الضروري بناء على هذا الوضع المتردي القيام بمراجعة للتعيينات والترقيات الأخيرة التي يبدو أنها لم تكن على أساس الكفاءة والخبرة وإنما على أساس معايير المحسوبية والولاء؟

وشكرا

107439

من وزير النقل

إلى عناية السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي.

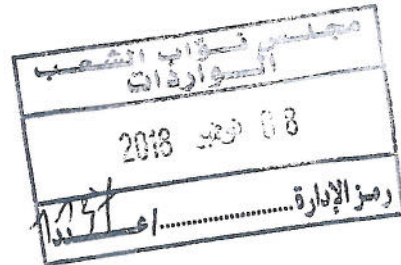
المراجع: مراسلتكم عدد 1588 بتاريخ 21 سبتمبر 2018.

المصاحب: 01.

تبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه ، يشرفني بأن أوافيكم صعبة هذا برد
وزارة النقل على السؤال الكتابي للنائب السيد عماد الدايمي بخصوص الوضع الاجتماعي
والنفسي لعملة الباخرة "قرطاج" والأحداث التي جدت على متنها في المدّة الأخيرة.

والسلام

عن وزير النقل وتفويض منه
رئيس المجلس
لطفى محيسن



رد وزارة النقل على سؤال كتابي

النائب السيد عماد الدايمي	مصدر السؤال
عدد 1588 بتاريخ 21 سبتمبر 2018.	مرجع الإحالة
<p>بخصوص تدهور الوضع الاجتماعي والنفسي لعملة الباخرة "قرطاج" والاحداث التي تمت على متنها مؤخرا:</p> <p>بلغ إلى علمنا ما جد في الأيام الماضية من احداث خطيرة ومؤسفة على متن الباخرة قرطاج، وصلت مداها بالاعتداء الخطير المادي والمعنوي تجاه العاملة عائشة الرياحي يوم الأربعاء 12 سبتمبر 2018 والذي تسبب لها في جراح خطيرة كادت تؤدي بحياتها،</p> <p>وتأكد معطيات متطابقة ان الحادث المذكور لم يكن حادثا استثنائيا، وانما جاء في غمرة وضع اجتماعي ونفسي متأزم وعلاقات متدهورة بين طاقم الباخرة، وانتشار لظاهرة التحرش والهرسلة والتخويف والعنف اللفظي من طرف عدد محدود من الضباط في حق بقية الطاقم. كما جاء في ظل انتشار ظواهر مشيئة لدى بعض الأشخاص تتمثل في تهريب المخدرات واستهلاكها وتهريب دخان ومعدات الكترونية وغيرها.</p> <p>وأكدت مصادر متطابقة مسؤولية ربان الباخرة محمد أمين ب.خ. على هذا التدهور المتواصل في معنويات العاملين على متن الباخرة وخاصة على ما جرى للعاملة عائشة الرياحي.</p> <p>كما تواترت معلومات عن تكرار مشاكل فنية في الباخرة في المدة الأخيرة بسبب ضعف القيادة أدت الى تعطيلات مست من خدمات الشركة وصورتها، مثل التعطيل الكبير الذي حصل يوم 26 أوت الماضي لمدة أكثر من عشر ساعات بسبب التفاف حبال الرسو على مراوح الباخرة وهو خطأ قيادة قاتل.</p> <p>بناء على ما سبق نطلب منكم مد مجلس نواب الشعب بالإجراءات التي قمتم بها أو تنوون القيام بها من أجل تجاوز هذه الأوضاع السيئة التي تؤثر سلبا في صورة الشركة ومستوى خدماتها في ظل المنافسة الأوروبية الشرسة، ومن اجل تنقية المناخات الاجتماعية والنفسية وضمان كرامة كل أفراد الطاقم؟</p>	نص السؤال

وهل قمتم بفتح تحقيق في التجاوزات الأخلاقية والمهنية الكبرى التي يشتمكي منها العملة الإناث منهم أساسا؟

وما هي نتائج التحقيق في حادث 26 أوت الماضي الذي أشرنا إليه؟ ولماذا لم تقدم الشركة والوزارة على إجراءات تحفظية سريعة في حق المتورطين في ذلك الخلل المهني الكبير وعلى رأسهم ربان الباخرة؟

وأليس من الضروري بناء على هذا الوضع المتردي القيام بمراجعة للتعيينات والترقيات الأخيرة التي يبدو أنها لم تكن على أساس الكفاءة والخبرة وإنما على أساس معايير المحسوبية والولاء؟

الهيكل المعنية

الشركة التونسية للملاحة
الإدارة العامة للنقل البحري والموانئ البحرية التجارية
التفقدية العامة للنقل

رد وزارة النقل

على إثر الحادثة التي جَدَّت يوم 11 سبتمبر 2018 على متن السفينة "قرطاج" للمدعوة عائشة الرياحي والمتمثل في إقدامها على جرح شرايين يدها اليمنى بقطعة حادة، أذنت وزارة النقل بإحداث لجنة تقصي للبحث حول كل حيثيات هذه الحادثة وملابساتها. وتضم هذه اللجنة ممثلين عن الوزارة (الإدارة العامة للنقل البحري والموانئ البحرية التجارية والتفقدية العامة للنقل) وعن ديوان البحرية التجارية والموانئ.

وستتولى هذه اللجنة إعداد تقريرا حول الأسباب التي أدت إلى توتر المناخ الإجتماعي على متن السفينة "قرطاج" وتحديد الأطراف المتسببة في ذلك واقتراح الإجراءات التأديبية والجزائية المستوجبة طبقا للتشريع الجاري به العمل.

كما تقوم حاليا السلطة البحرية، بصفتها الجهة المختصة قانونا بمتابعة المسائل ذات الصلة بالشغل البحري على متن السفن التجارية، بالاستماع إلى كل الأطراف التي لها صلة بالحادثة للوقوف على الأسباب التي أدت إلى توتر المناخ الإجتماعي على متن السفينة "قرطاج". ومن المتوقع أن تُنهي تحقيقها مع منتصف شهر نوفمبر 2018.

وبخصوص الإجراءات العاجلة التي تم اتخاذها يوم الحادثة، فقد تولّى الطاقم الطبي للسفينة "قرطاج" إسعاف العاملة عائشة الرياحي، وتم إنزالها يوم 12 سبتمبر 2018 من السفينة بميناء جرجيس ونقلها إلى مصحة بتونس العاصمة لموصلة العلاج. وقد تكفلت الشركة التونسية للملاحة بمصاريف علاجها وهي الآن في عطلة مرضية لمدة 90 يوما.

في ما يتعلق بالإشكالية الفنية التي تعرضت لها السفينة "قرطاج" يوم 26 أوت 2018
والمتمثلة في التفاف حبال الرسو على مراوح السفينة:

بيّنت المعاينة الأولية أن الأسباب التي أدت إلى وقوع هذه الحادثة ترجع إلى عدم إحكام
التنسيق، عند عملية إبحار السفينة من ميناء حلق الوادي ، بين طاقم السفينة وأعوان شد
وفك رباط السفن المتواجدين على الرصيف .

وقد تم تكليف لجنة مشتركة بين فنيين من الشركة التونسية للملاحة ومن ديوان البحرية
التجارية والموانئ لمزيد التعمق في جوانب الحادثة المذكورة واقتراح إجراءات عملية في
الغرض لتفادي تكرارها.

وفي ما يتعلق بظاهرة تهريب الممنوعات التي أشار إليها السيد النائب :

عند ضبط تجاوزات من هذا القبيل ترتكبها طواقم سفنها، تتولى الشركة التونسية للملاحة
أليا رفع قضايا عدلية ضد المتورطين في هذه التجاوزات، وتتخذ في شأنهم الإجراءات
التأديبية المستوجبة.

وخلال سنتي 2017 و 2018 تم ضبط 06 حالات تهريب تورط فيها أعوان من
الشركة التونسية للملاحة. وقد رفعت هذه الأخيرة ضدهم قضايا عدلية، كما تم عزلهم عن
العمل بعد اتباع الإجراءات الادارية المعمول بها حسب النظام الأساسي لأعوان الشركة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة النقل كلفت التفقدية العامة بإجراء مهمة تفقد لدى الشركة
التونسية للملاحة تشمل بعض أوجه التصرف بالمؤسسة وخاصة المتعلقة بالإنديبات
والترقيات والصفقات...